

محاولات أردوغان توظيف القضية الفلسطينية تعمق أزمته مع الأميركيين

● أنقرة - أفضت محاولات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتوظيف التصعيد في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة حماس لتحقيق مكاسب سياسية إلى تعميق أزمته مع الولايات المتحدة في ظل الإدارة الجديدة بقيادة جو بايدن. ونددت الولايات المتحدة بتصريحات أردوغان بشأن "الشعب اليهودي"، معتبرة أنها تدخل في خانة معاداة السامية في أحدث تصعيد مع تركيا التي تعرف العلاقات معها توترا أصلا بسبب العديد من الملفات.

وقال نيد برايس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مساء الثلاثاء إن "الولايات المتحدة تندد بشدة بتصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الأونة الأخيرة بشأن الشعب اليهودي، باعتبارها تعليقات معادية للسامية".

وأضاف برايس في بيان له "نحث الرئيس أردوغان والزعماء الأتراك الآخرين على الامتناع عن التصريحات النارية التي يمكن أن تضر على المزيد من العنف".

وتابع "اللغة المناهضة للسامية لا محل لها في أي مكان".

ولم يحدد برايس أي تصريحات أردوغان التي اعتبرتها الولايات المتحدة مناهضة للسامية. ولم ترد وزارة الخارجية الأميركية على طلبات للتوضيح.

وانتقد الرئيس التركي إسرائيل بسبب ضرباتها الجوية على قطاع غزة، ووصفها بأنها "دولة إرهابية" بعد أن أطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية على فلسطينيين رشقوها بالحجارة عند المسجد الأقصى في القدس.

ولكن الرئيس التركي الذي دأب على المزايدة بالقضية الفلسطينية لم يقف عند ذلك الحد، حيث هاجم الرئيس الأميركي جو بايدن في وقت سابق في ما بدا وكأنه محاولة لتوظيف تلك القضية من أجل تصفية حساساته مع الولايات المتحدة.

وأعتبر أردوغان الإثنين أن يدي نظيره الأميركي بايدن "ملطختان بالدماء" بسبب دعمه إسرائيل التي تواصل تصعيدتها العسكري ضد قطاع غزة.

وخاطب أردوغان بايدن قائلا "تكتب التاريخ ببيدين ملطختين بالدماء"، أخذاً على الإدارة الأميركية خصوصا أنها وافقت على بيع أسلحة إضافية للدولة العبرية "التي تشن هجمات غير متكافئة على قطاع غزة".

وتابع الرئيس التركي أن "الأراضي الفلسطينية هي ضحية اضطهاد ومعاناة، وتُسفك فيها الدماء على غرار ما يحصل في مناطق أخرى عذبة خسرت السلام".

وكذلك وجه أردوغان انتقادات حادة لإسرائيل قائلا "إنهم قتلوا لدرجة أنهم يقتلون أطفالا بعمر خمس وست سنوات، لا يُشعِهم إلا سفك الدماء".

وانفجرت الأوضاع في غزة في العاشر من مايو إثر إطلاق حركة حماس صواريخ من القطاع على إسرائيل بعدما جرح المئات من الفلسطينيين في مواجهات مع



مزيدات لها ثمنا

الدول الأوروبية تواصل محاصرة نفوذ حزب الله اللبناني

ألمانيا تحظر ثلاث منظمات مقربة من الحزب



لا تعاون في ألمانيا مع أنشطة الموالين لحزب الله

وإستونيا، وهي دول تابعة للتكتل الأوروبي) منظمة إرهابية. وكان لهولندا السبق في تصنيف حزب الله منظمة إرهابية وحظره؛ حيث أعلنت أستراليا في عام 2014 حظر كافة أنشطة الحزب على أراضيها لتصبح أول دولة في الاتحاد الأوروبي تتخذ هذا القرار.

وبقيت أنشطة الجناح السياسي للحزب، الذي كان ينظم بشكل منتظم تظاهرات مناهضة لإسرائيل، مسموحا بها مدة طويلة، قبل أن يتم حظرها في البلاد عام 2020.

ويأتي إعلان وزارة الداخلية في سياق تصعيد عسكري منذ أكثر من أسبوع في منطقة الشرق الأوسط على خلفية القتال في قطاع غزة بين حركة حماس وإسرائيل.

وأطلقت صواريخ الإثنين من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل التي ردت بإطلاق مدفعتها نحو مصادر النيران، بحسب قول مصادر أمنية في البلدين. وهذه المرة الثانية التي تطلق فيها صواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل منذ بدء الأعمال العدائية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ستار أغراض دينية وإنسانية في ألمانيا بما يؤول في نهاية المطاف إلى شن هجمات على إسرائيل.

وعادة ما يستخدم حزب الله اللبناني الجمعيات الخيرية كغطاء لأنشطته في الخارج وتحركات أمواله المشبوهة، التي عادة ما تكون مصادرها غير قانونية أو متأتية من تجارة المخدرات والسلاح.

وسبق أن صنفت ألمانيا ومجمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الجناح العسكري لحزب الله منظمة إرهابية.

وفي موفى أبريل من عام 2020 قامت السلطات الألمانية بمداومة مساجد ومنظمات على صلة بحزب الله وذلك في أعقاب تصنيف الحزب منظمة إرهابية وحظر أنشطته.

وفي آخر تقرير نشرته هيئة حماية الدستور الألمانية (الاستخبارات الداخلية)، قدرت كواد حزب الله في ألمانيا بنحو 1050 شخصا.

وفي الأعوام الأخيرة أنهت دول عديدة تردها إزاء حزب الله حيث صنفته 16 دولة على الأقل على غرار ألمانيا وبريطانيا وهولندا وليتوانيا

كثفت الدول الأوروبية تحركاتها بغية محاصرة نفوذ ميليشيا حزب الله اللبنانية عبر استهداف أذرعه المنظمات والجمعيات، حيث أصدرت برلين قرارا يقضي بحظر نشاطات ثلاث منظمات مقربة من الحزب ما يعكس عزمها أوروبا على تحجيم نفوذه.

● برلين - تواصل الدول الأوروبية العمل على محاصرة نفوذ ميليشيا حزب الله اللبنانية من خلال وضع حد لنشاطات المنظمات والجمعيات المقربة من الحزب أو المرتبطة به ارتباطا مباشرا.

وفي سياق ذلك أعلنت الحكومة الألمانية أمس الأربعاء حظر ثلاث منظمات مقربة من حزب الله، ما يوسع دائرة الضغوط الأوروبية والدولية على الحزب الموالي لإيران.

وكتب المتحدث باسم وزارة الداخلية هورست سيهوفر في تغريدة عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر أن برلين "حظرت ثلاث جمعيات كانت تمول تنظيم حزب الله الإرهابي".

وأكد وزير الداخلية أن "الذين يدعمون الإرهاب لن يكونوا في أمن بالمانيا، لن يجدوا ملاذا هادئا في بلدنا" مضيفا أن عمليات تفتيش تجري في العديد من الولايات الألمانية بالتزامن مع هذا الحظر.



● ويستقيم تقييم السلطات الأمنية في الجمعيات الثلاث المحظورة هي "عائلة المناهضة لبنانية" و"الناس من أجل الناس" و"اعط السلام"، التي قامت بجمع تبرعات لصالح "أسر شهداء" من حزب الله ورعايتها. وتأسست الجمعيات الثلاث لتحل محل جمعية "مشروع الأيتام في لبنان"، والتي تم حظرها في ألمانيا عام 2014 بقرار من وزير الداخلية الألماني آنذاك توماس دي ميزير. واتهمت السلطات هذه الجمعيات بالعمل تحت

تحذيرات من تراجع قياسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية

المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية

إبراهيم رئيسي، وهو رجل دين ترشح ضد روحاني دون جدوى في العام 2017. وقد أصبح الجمهور محبطا من إدارة روحاني بعد عام 2018، عندما انسحب الرئيس آنذاك دونالد ترامب من الاتفاق النووي.

وقال قنصلها في "حوالي 40 امرأة تم تسجيلهن الأسبوع الماضي، لكن لم يكن هناك تغيير معين" في هذه العملية. ويشير ذلك إلى أنه سيتم منع النساء مرة أخرى من الترشح لأن الدستور الإيراني يستخدم الكلمة الفارسية "راجول" أو "رجل" لوصف من يمكنه الترشح، وجادل الناشط بان أحد المعاني الأخرى للكلمة "رجل دولة"، يمكن تطبيقه على كل من الرجال والنساء.

وشهد التصويت البرلماني الإيراني لعام 2020 نسبة إقبال بلغت 42.5 في المئة فقط، وهي أدنى نسبة مشاركة منذ العام 1979. وشهدت الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2017 إقبالا بنسبة 73 في المئة، وتشير الإحصائيات الحكومية إلى أن 59.3 مليون شخص سيكونون مؤهلين للتصويت في انتخابات 18 يونيو. وقال قنصلها "إن التوقعات العامة والاجتماعية والسياسية دائما ما ترغب في زيادة عدد المشاركات الانتخابية. ومع ذلك، ومن وجهة النظر القانونية، فإن نسبة المشاركة المنخفضة لا تسبب أي مشاكل قانونية في ظل تحقيق مصداقية الانتخابات".

وأولئك الذين ينادون بالتغيير الجزري يجدون أنفسهم ممنوعين حتى من الترشح لمنصب من قبل مجلس صيانة الدستور وذلك بالرغم من تشديد قنصلي على أن أعضاء المجلس لن يتأثروا بالتصريحات النارية للمرشحين.

وقال "لن يقم مجلس صيانة الدستور أبدا المؤهلات بناء على مجرد تصريحات تحثوي على انتقادات واحتجاجات، لاسيما الانتقادات اللفظية".

وبدا أن هذا التعليق يستهدف الرئيس المتشدد السابق محمود أحمددي نجاد، الذي هُذ بمقاطعة التصويت إذا قام مجلس صيانة الدستور باستبعاده.

ورفض المجلس أحمددي نجاد عام 2017 بعد أن تجاهل الرئيس السابق تحذير خامنئي له بعدم الترشح. لكن هذه المرة، لم يعلق خامنئي بشكل مباشر على خوضه السباق. وتم تسجيل أكثر من 590 شخصا خلال فترة خمسة أيام الأسبوع الماضي، وكلهم يسعون إلى منصب الرئاسة بدلا من الرئيس المعتدل حسن روحاني، الذي لم يعد بإمكانه الترشح مرة أخرى. ولكن في 2017 تم تسجيل ترشح حوالي 1630 شخصا في الانتخابات التي أفرزت روحاني رئيسا في 57 في المئة من أصوات الناخبين. ومن بين المرشحين الكبار رئيس القضاء المتشدد الإيراني

العقوبات التي سلطتها الولايات المتحدة على طهران، وذلك باعتبار أن النظام الإيراني يبني شرعيته بشكل جزئي على نسبة المشاركة في الانتخابات.

وقال قنصلي "إن وجود مرشحين ذوي توجهات متنوعة يمكن أن يعزز المشاركة".



● وجود مرشحين ذوي توجهات متنوعة يمكن أن يعزز المشاركة ويقوم مجلس صيانة الدستور المؤلف من 12 عضوا، وهو هيئة من كبار رجال الدين وخبراء قانونيين، بفحص المرشحين للمناصب وكذلك التشريعات التي أقرها البرلمان الإيراني.

وعلى الرغم من أن نصف الأعضاء فقط يتم تعيينهم من قبل المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، إلا أن اللجنة توافق على المرشحين تحت إشراف رجل الدين البالغ من العمر 82 عاما. وداخل إيران، يتبع المرشحون مختلف الأطياف السياسية، ومنهم المتشددون الذين يرغبون في توسيع البرنامج النووي الإيراني، والمعتدلون الذين يتمسكون بالوضع الراهن، والإصلاحيون الذين يريدون تغيير النظام الديني من الداخل.

● طهران - تصاعدت وتيرة التحذيرات في إيران من انخفاض قياسي في نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقرر تنظيمها الشهر المقبل بسبب طريقة اختيار المرشحين إلى الاستحقاق المذكور، علاوة على الواقع الصعب الذي يعيشه الإيرانيون على وقع تفشي وباء كورونا وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وفي إطار هذه التحذيرات، قال المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي قنصلي وهي اللجنة المكلفة بفحص المرشحين الرئاسيين الثلاثة، إن الموافقة على مجموعة متنوعة من المرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية قد تساعد في تعزيز الإقبال على التصويت الذي تشعر السلطات بالقلق بالفعل من أنه قد لا يشهد سوى القليل من الحماس. وجاءت تعليقات عباس علي قنصلي بعد تسجيل ترشح أكثر من 590 شخصا خلال فترة خمسة أيام الأسبوع الماضي، وهو عدد أقل بكثير من 1630 شخصا سجلوا في العام 2017.

ولم يتردد قنصلي في تصريحات أوردتها وكالة أسوشيتد برس في تحذير مركز الاقتراع الملوك للدولة "إسبانا" من احتمال انخفاض نسبة المشاركة إلى 39 في المئة وهي الأدنى منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

ويتوقع مراقبون أن يحاول المسؤولون إثارة اهتمام الناخبين المتعبين بسبب تفشي الوباء والاقتصاد المتدهور بسبب